السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي كمسألة سياسية في النظم السياسية الحديثة وأثرها على الحقوق الأساسية للمواطنين

عليرضا دبيرنيا– استاذ مشارك/
قسم القانون العام/جامعة قم/ إيران

بهاء يحيى جعفر – طالب دكتوراه
في القانون العام/جامعة قم/ إيران

البريد الإلكتروني Email : dr.dabirnia.alireza@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السياسات الحكومية، المجال الاقتصادي، النظم، السياسية الحديثة الحقوق .

كيفية اقتباس البحث

دبيرنيا ، عليرضا، بهاء يحيى جعفر ، السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي كمسألة سياسية في النظم السياسية الحديثة وأثرها على الحقوق الأساسية للمواطنين،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Government policies in the economic field as a political issue in modern political systems and their impact on the basic rights of citizens

Alireza Dabirnia ,
Associate Professor,
Department of Public Law,
University of Qom, Iran

Baha Yahya Jaafar -
PhD Student, Public Law,
University of Qom, Iran

Keywords : Government policies, economic sphere, systems, modern political rights.

How To Cite This Article
Dabirnia, Alireza, Baha Yahya Jaafar, Government policies in the economic field as a political issue in modern political systems and their impact on the basic rights of citizensJournal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Economic and social rights, such as the right to work, social security, health, and education, are the essence of human dignity and a measure of the state's commitment to its social contract with its citizens. Government economic policies are the most effective tool for influencing these rights, either by strengthening or undermining them. This study comparatively analyzes how the economic models and policies adopted in Egypt, Iraq, and Lebanon have influenced the complex and intertwined relationship between economic policies, the political system, and citizens' rights. Every economic decision is essentially political, and its outcomes determine the extent to which citizens' fundamental rights are respected and protected. One of the most prominent findings of this topic is that the "political order" is the "sectarian quota system," which has transformed the state from an entity intended to serve citizens into a mere "spoil" to be shared among an elite of political parties. In this model, economic policy no longer exists in the true sense—that is, as a plan to achieve

development goals. Rather, it has been replaced by "rent accounting," an annual process of dividing oil revenues among the ruling elite.

الملخص:

تُعد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في العمل والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم، جوهر الكرامة الإنسانية ومقياساً لمدى التزام الدولة بعقدها الاجتماعي مع مواطنيها. إن السياسات الاقتصادية الحكومية هي الأداة الأكثر فعالية للتأثير في هذه الحقوق، إما تعزيزاً أو تقويضاً. وتناول هذا البحث بالتحليل المقارن كيف أثرت النماذج والسياسات الاقتصادية المتبعة في مصر والعراق ولبنان، لعلاقة بين السياسات الاقتصادية والنظام السياسي وحقوق المواطنين هي علاقة معقدة ومتشابكة. فكل قرار اقتصادي هو قرار سياسي في جوهره، ونتائجه تحدد مدى احترام وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، ومن أبرزنتائج هذا الموضوع أن "الأمر السياسي" هو "نظام المحاصصة الطائفية"، الذي حول الدولة من كيان يهدف إلى خدمة المواطنين إلى مجرد "غنيمة" يتم تقاسمها بين نخبة من الأحزاب السياسية. في هذا النموذج، لم تعد السياسة الاقتصادية موجودة بالمعنى الحقيقي، أي كخطة لتحقيق أهداف تنموية. بل تم استبدالها بـ "محاسبة الريع"، وهي عملية سنوية لتقاسم عائدات النفط بين أطراف المنظومة الحاكمة.

المقدمة

تُعد السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي من أبرز العوامل التي تحدد معالم الحياة اليومية للمواطنين وتأثيرها على حقوقهم الأساسية. تمثل هذه السياسات أدوات استراتيجية تستخدمها الحكومات لتنفيذ أهدافها التنموية والسياسية. في الدول النامية، مثل العراق ومصر ولبنان، تكون هذه السياسات مشبعة بتحديات سياسية معقدة، مما يجعلها أكثر من مجرد قرارات اقتصادية بحتة؛ بل تصبح مسائل سياسية بالغة الأهمية. المشكلة الرئيسية التي يتناولها هذا البحث تتمثل في تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية وأثرها على الحقوق الأساسية للمواطنين في هذه الدول. في العديد من الحالات، يتم تجاهل هذه الحقوق تحت غطاء السياسات الاقتصادية، والتي يُفترض أنها تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. ولكن ما يحدث في الواقع هو أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تهميش حقوق الفئات الضعيفة، وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وحرمان المواطنين من الخدمات الأساسية. تُعزى العديد من المشكلات الاقتصادية إلى طبيعة النظام السياسي، الذي يحدد كيفية توزيع الموارد والفرص. ففي العراق، على سبيل المثال، أدت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على القطاعات النفطية إلى زيادة الفساد والمحسوبية، مما أثر سلبًا على حقوق المواطنين في الحصول على خدمات أساسية.

المبحث الأول

أثر السياسات الاقتصادية على الحق في العمل والضمان الاجتماعي

يُشكل الحق في العمل اللائق والحق في الضمان الاجتماعي حجر الزاوية في منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فهما لا يضمنان فقط سبل العيش للفرد وأسرته، بل يرتبطان بشكل مباشر بكرامته الإنسانية واستقراره الاجتماعي. وتلتزم الدول بموجب مواثيق حقوق الإنسان الدولية، وبموجب دساتيرها الوطنية، بتهيئة الظروف التي تمكّن مواطنيها من الحصول على عمل منتج، وتوفير الحماية لهم في حالات البطالة أو المرض أو الشيخوخة. إلا أن السياسات الاقتصادية التي تبنتها حكومات مصر والعراق ولبنان، كما تم تحليله في الفصل السابق، قد أدت إلى تقويض ممنهج لهذين الحقين، وإن اختلفت الآليات والأدوات المستخدمة في كل سياق. فهذه السياسات، التي صيغت لخدمة مصالح سياسية واقتصادية ضيقة، فشلت في خلق أسواق عمل مستدامة، وأدت إلى انتشار العمالة الهشة وغير الرسمية، وفككت أو أفرغت أنظمة الضمان الاجتماعي من محتواها، مما ترك غالبية المواطنين في مواجهة مباشرة مع تقلبات السوق دون أي شبكة أمان حقيقية.

إن برنامج الخصخصة، الذي كان حجر الزاوية في السياسات النيوليبرالية المطبقة، لم يؤدِ فقط إلى نقل ملكية الأصول العامة إلى القطاع الخاص، بل كان له آثار اجتماعية قاسية على العمال. لقد تم بيع مئات الشركات العامة، وغالباً ما كانت هذه العمليات تهدف إلى تحقيق مكاسب سريعة للمستثمرين الجدد بدلاً من تطوير الإنتاج. وكانت النتيجة الحتمية هي الاستغناء عن أعداد هائلة من العمال تحت مسمى "إعادة الهيكلة" أو التخلص من "العمالة الزائدة". وتُعد سياسة "المعاش المبكر" التي شجعتها الحكومة في ذلك الوقت، وسيلة للتخلص من العمالة، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بدلاً من حلها[١]. غيرت هذه السياسات، التي جعلت من الخصخصة مسألة سياسية بالدرجة الأولى، العلاقات على صعيد العمل بشكل جذري وأضعفت من الموقف التفاوضي للعمال في مواجهة رأس المال الخاص الذي لا يهمه سوى تعظيم الربح[٢]. فالشركات العسكرية تتمتع بامتيازات هائلة، كالإعفاءات الضريبية والجمركية، والحصول على الأراضي والأوامر المباشرة من الحكومة، واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة من المجندين[٣]. هذه المزايا تجعل من الصعب على شركات القطاع الخاص المدنية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة التي تُعد المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، أن تنافسها أو تنمو[٤]. والنتيجة هي "مزاحمة" القطاع الخاص المنتج لصالح اقتصاد تسيطر عليه الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يحد من قدرة الاقتصاد على توليد وظائف لائقة ومستدامة. ورغم تأكيدات المسؤولين بأن دور الجيش

الاقتصادي لا ينافس القطاع الخاص، إلا أن الواقع يظهر هيمنة متزايدة تعيد إنتاج "رأسمالية دولة" بصيغة جديدة[٥].

أدت هذه السياسات مجتمعة إلى نتيجة بنيوية خطيرة، وهي انتشار وتضخم القطاع غير الرسمي. فمع انحسار فرص العمل في القطاع العام، وعجز القطاع الخاص الرسمي عن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، لم يجد ملايين المصريين، خاصة من الشباب، بديلاً عن اللجوء إلى العمل غير الرسمي. تشير التقديرات الرسمية وغير الرسمية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل ما بين ٤٠% إلى ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل به ما يقرب من نصف القوى العاملة في مصر. والعمل في هذا القطاع يعني غياباً تاماً للحقوق الأساسية: فلا توجد عقود عمل، ولا حد أدنى للأجور، ولا ساعات عمل محددة، والأهم من ذلك، لا توجد أي تغطية من نظام الضمان الاجتماعي[٦]. وهذا يترك أكثر من نصف القوة العاملة في البلاد دون حماية تأمينية ضد المرض أو العجز أو الشيخوخة، مما يمثل انتهاكاً واسع النطاق للحق في الضمان الاجتماعي.

ويقدم العراق نموذجاً مختلفاً ومأساوياً لانتهاك الحق في العمل والضمان الاجتماعي، حيث لا ينبع هذا الانتهاك من سياسات تحول نيوليبرالي منظم كما في مصر، بل من طبيعة "الدولة الريعية" ونظام "المحاصصة الطائفية" الذي دمر بشكل منهجي أسس أي اقتصاد منتج. لقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ إلى خلق سوق عمل مشوه تماماً، يعتمد على التوظيف الحكومي الزبائني، مع تهميش كامل للقطاع الخاص المنتج، مما ترك ملايين الشباب في حالة بطالة ويأس.

إن السمة المهيمنة على سوق العمل في العراق هي هيمنة القطاع العام وتحوله إلى أداة للزبائنية السياسية. فبدلاً من أن يكون التوظيف في الدولة قائماً على الكفاءة والحاجة الفعلية، أصبح خاضعاً بالكامل لنظام المحاصصة، حيث تتنافس الأحزاب السياسية على توزيع المناصب والوظائف الحكومية على أتباعها ومؤيديها[٧]. هذه السياسة لا تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، بل تهدف إلى "شراء الولاء" وضمان استمرار شبكات المحسوبية التي يقوم عليها النظام السياسي[٨]. والنتيجة هي قطاع عام متضخم بشكل هائل، يعاني من البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية، ويستنزف الجزء الأكبر من عائدات النفط في شكل رواتب وأجور. وفي الوقت نفسه، يُحرم ملايين الخريجين والشباب الذين لا يملكون "واسطة" حزبية أو طائفية من أي فرصة للحصول على وظيفة حكومية، مما يخلق حالة من الإحباط والغبن الاجتماعي العميق، ويتعارض بشكل صارخ مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور[٩].

المبحث الثاني

أثر السياسات الاقتصادية على الحق في التعليم والرعاية الصحية

يُعد الحق في التعليم والحق في الرعاية الصحية من أبرز "الحقوق التمكينية"، إذ لا تتوقف قيمتهما عند حد ذاتهما، بل تمتد لتكون شرطاً أساسياً للتمتع بباقي الحقوق الإنسانية والتنمية الشاملة للأفراد والمجتمعات. وقد كرست الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية هذه الحقوق كالتزام أساسي يقع على عاتق الدولة، التي يجب أن تعمل على توفير خدمات تعليمية وصحية جيدة ومتاحة للجميع دون تمييز. إلا أن التحليل المقارن للسياسات الاقتصادية المتبعة في مصر والعراق ولبنان يكشف عن وجود توجه منهجي نحو "تسليع" هذه الحقوق، أي تحويلها من خدمات عامة وحقوق أساسية إلى سلع يمكن شراؤها وبيعها في السوق، وتخضع لمنطق الربح والخسارة. إن سياسات التقشف، وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، وإهمال البنية التحتية العامة، وتشجيع الخصخصة غير المنظمة، قد أدت مجتمعة إلى تدهور كارثي في جودة الخدمات العامة، وخلقت أنظمة تعليمية وصحية طبقية بامتياز: نظام خاص باهظ التكلفة للنخبة القادرة على الدفع، ونظام عام متداعٍ ومكتظ ومحروم من الموارد لغالبية المواطنين، مما يمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

إن التدهور الممنهج في التعليم العام خلق بيئة مثالية لنمو "اقتصاد الظل" المتمثل في الدروس الخصوصية، التي لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل تحولت إلى نظام تعليمي موازٍ وإلزامي عملياً. لقد أصبح هذا النظام هو المصدر الرئيسي للتحصيل العلمي للطلاب، ويستنزف جزءاً هائلاً من ميزانيات الأسر المصرية. وتشير دراسات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الإنفاق على الدروس الخصوصية والكتب الخارجية يمثل العبء الأكبر في ميزانية التعليم للأسر، وهو ما يضع ضغطاً مالياً شديداً عليها، ويخلق تمييزاً واضحاً بين الأسر القادرة على الدفع وتلك غير القادرة[١٠].

وفي الوقت نفسه، شجعت سياسات الدولة على التوسع في إنشاء المدارس والجامعات الخاصة والدولية، التي تقدم تعليماً عالي الجودة ولكن بتكاليف باهظة تصل إلى عشرات أو مئات الآلاف من الجنيهات سنوياً، وهي مبالغ لا يقدر عليها إلا أبناء الطبقات العليا. لقد أدت هذه السياسات مجتمعة، وبشكل منهجي، إلى خلق نظام تعليمي طبقي بامتياز، حيث أصبح الحق في الحصول على تعليم جيد يعتمد بشكل أساسي على القدرة الشرائية للأسرة وليس على قدرات الطالب، مما يقوض بشكل مباشر مبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الدستور، ويُعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية بدلاً من معالجتها[١١].

أما قطاع الرعاية الصحية، فيواجه قصة مماثلة من التدهور المنهجي الناتج عن سياسات التقشف المالي. فالنقص في الإنفاق الحكومي الفعال ينعكس بشكل مباشر على حالة المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية، التي تعاني من نقص حاد في الأجهزة الطبية، والأدوية، والمستلزمات، بالإضافة إلى تدهور بنيتها التحتية[١٢].

إن النتيجة المباشرة لهذا التدهور هي ارتفاع نسبة الإنفاق من الجيب الخاص على الصحة. حيث تشير بيانات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي إلى أن المواطنين المصريين يتحملون أكثر من ٦٠% من إجمالي الإنفاق على الصحة من أموالهم الخاصة، وهي واحدة من أعلى النسب في المنطقة والعالم. هذا يعني أن الحصول على الرعاية الصحية، خاصة في الحالات المرضية المعقدة والمكلفة، أصبح يعتمد على قدرة المريض على الدفع. وفي ظل غياب نظام تأمين صحي شامل يغطي جميع المواطنين بشكل فعال، يجد الملايين أنفسهم أمام خيارين مريرين: إما الاستدانة وبيع الممتلكات لتدبير تكاليف العلاج، أو التخلي عن العلاج بالكامل[١٣].

ورغم بدء الحكومة في تطبيق قانون التأمين الصحي الشامل الجديد رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، والذي يمثل خطوة إصلاحية هامة، إلا أن تطبيقه يتم بشكل تدريجي وبطيء للغاية، حيث لم يغطِ حتى الآن سوى عدد محدود من المحافظات، ويواجه تحديات تمويلية وإدارية هائلة قد تستغرق عقوداً ليتم تعميمه على مستوى الجمهورية[١٤].

إذا كان تدهور قطاعي التعليم والصحة في مصر ناتجاً عن سياسات تقشفية وتوجه نيوليبرالي، فإن انهيارهما في العراق هو نتيجة مباشرة لانهيار الدولة نفسها بعد عام ٢٠٠٣، وتحولها إلى "دولة محاصصة" يستخدم فيها الفساد الممنهج كأداة لتقاسم الموارد وتوزيعها. لقد كان العراق يمتلك في السابق، رغم طبيعة نظامه الديكتاتوري، نظامين تعليمياً وصحياً يعتبران من بين الأفضل في المنطقة من حيث التغطية والمجانية. لكن عقوداً من الحروب والحصار، ثم الانهيار المؤسسي والفساد بعد الغزو، قد حولت هذين القطاعين إلى أطلال، مما يمثل واحداً من أشد الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للمواطنين[١٥].

لقد تعرض قطاع التعليم لعملية تدمير شاملة على كافة المستويات. فالبنية التحتية التعليمية مدمرة بالكامل تقريباً. وتشير تقارير اليونيسف واليونسكو إلى أن آلاف المدارس قد دُمرت أو تضررت بفعل العمليات العسكرية والإهمال، وأن هناك حاجة لبناء أكثر من ١٠,٠٠٠ مدرسة جديدة لسد النقص الحاد. ونتيجة لذلك، يعمل أكثر من نصف المدارس الحكومية بنظام الدوام المزدوج أو الثلاثي، وفي بعض الحالات يصل إلى الدوام الرباعي، لاستيعاب الأعداد

الهائلة من الطلاب. إن هذا الواقع يقلص من اليوم الدراسي إلى بضع ساعات قليلة، ويجعل الفصول مكتظة بشكل لا يطاق، ويحول المدارس إلى بيئة طاردة وغير صالحة للتعلم[١٦].

أما الفساد، فقد أصبح السمة المميزة لوزارة التربية، التي تخضع لمنطق المحاصصة الحزبية. لقد تم تخصيص مليارات الدولارات في الموازنات السنوية لبناء المدارس الجديدة، لكن هذه الأموال تذهب في معظمها إلى جيوب المقاولين والمسؤولين الفاسدين المرتبطين بالأحزاب السياسية، مما يؤدي إلى بناء "مدارس وهمية" على الورق فقط، أو بناء مدارس بمواصفات رديئة تنهار بعد فترة وجيزة، وهي الظاهرة التي أصبحت تعرف في العراق بـ "المدارس الطينية" أو "المدارس الكرفانية" حتى في قلب المدن الكبرى[١٧].

أما قطاع الرعاية الصحية، فيعاني من انهيار لا يقل مأساوية. فالمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، التي كانت يوماً ما مفخرة للعراق، تعاني اليوم من نقص كارثي في كل شيء: الأطباء والممرضون، الأجهزة الطبية، الأدوية، وحتى الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء النظيف. لقد أدى العنف وانعدام الأمن بعد ٢٠٠٣ إلى موجة هجرة غير مسبوقة للأطباء والكفاءات الطبية، الذين تعرضوا للاغتيال والخطف والتهديد المنظم، مما أفرغ البلاد من خبراتها. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن العراق يعاني من نقص حاد في عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان، وهو من بين الأدنى في المنطقة، حيث يوجد أقل من طبيب واحد لكل ألف مواطن[١٨].

وكما في قطاع التعليم، فإن الفساد ينخر في جسد وزارة الصحة التي تخضع بدورها للمحاصصة. فصفقات استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية هي واحدة من أكبر بوابات الفساد، حيث يتم استيراد أدوية منتهية الصلاحية أو ذات جودة رديئة من مناشئ غير موثوقة، وتباع بأسعار مضاعفة، مما يعرض حياة المواطنين للخطر المباشر. وقد انتشرت ظاهرة "الصيدليات الوهمية" و "المذاخر" التي تسيطر عليها جهات حزبية تحتكر سوق الدواء[١٩]. وفي ظل هذا الانهيار للقطاع العام، يضطر المواطن العراقي إلى اللجوء إلى القطاع الصحي الخاص المزدهر، الذي يفرض تكاليف باهظة تفوق قدرة الغالبية العظمى من السكان. وقد أصبحت ظاهرة السفر إلى الخارج (إلى إيران أو تركيا أو الهند) لتلقي العلاج أمراً شائعاً بين من يمتلكون القدرة المالية، مما يعكس فقدان الثقة الكامل بالنظام الصحي المحلي. إن السياسات الاقتصادية القائمة على المحاصصة والفساد لم تفشل فقط في تخصيص الموارد اللازمة لإعادة بناء القطاع الصحي، بل حولت هذا القطاع نفسه إلى "غنيمة" يتم تقاسمها بين القوى السياسية، على حساب الحق الأساسي للمواطن في الحصول على الرعاية الصحية.

المبحث الثالث

أثر السياسات الاقتصادية على الحق في السكن ومستوى معيشة لائق

إن الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي والملبس والمأوى، ليس مجرد هدف تنموي، بل هو حق إنساني أساسي كرسته المادة (١١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويقع على عاتق الدولة الالتزام باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الحق بشكل تدريجي ومستمر لجميع مواطنيها. إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر والعراق ولبنان، ورغم تقديمها في كثير من الأحيان تحت شعارات تحقيق الرخاء والتنمية، قد أدت في الواقع إلى تقويض منهجي لهذا الحق الأساسي. فمن خلال آليات مختلفة، كالتضخم الناتج عن تخفيض قيمة العملة، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات لا تخدم غالبية السكان، تم إفقار قطاعات واسعة من المجتمع وتجريدها من قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. وفيما يتعلق بالحق في السكن على وجه الخصوص، فقد تحول المأوى من كونه حقاً اجتماعياً إلى سلعة باهظة تخضع للمضاربة، حيث تبنت الدول سياسات شجعت على بناء العقارات الفاخرة الموجهة للنخبة والاستثمار، بينما أهملت بشكل شبه كامل توفير السكن اللائق لمواطنيها، مما أدى إلى تفاقم أزمة السكن ونمو العشوائيات والمناطق المحرومة.

لقد تم تقديم النموذج الاقتصادي المصري في العقد الأخير على أنه قصة نجاح في تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي والنمو المرتفع، وهي الرواية التي تتبناها الحكومة وتدعمها تقارير المؤسسات المالية الدولية في كثير من الأحيان. فالأهداف المعلنة لـ "برنامج الإصلاح الاقتصادي" الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٦ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، كانت تتمثل في معالجة الاختلالات الهيكلية، وخفض عجز الموازنة والدين العام، وتحسين مناخ الاستثمار، وإطلاق مشاريع بنية تحتية كبرى لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية. وعلى المستوى الكلي، حقق البرنامج بعض أهدافه، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وتحسن وضع ميزان المدفوعات، وزادت احتياطيات النقد الأجنبي لفترة من الزمن[٢٠]. لكن التحليل النقدي من منظور الحقوق الأساسية يكشف أن تكلفة هذا "الاستقرار" كانت باهظة للغاية، وتحملتها بشكل غير متناسب الطبقات الفقيرة والوسطى، التي شهدت تدهوراً حاداً وغير مسبوق في مستواها المعيشي.

إن الأداة الأكثر تأثيراً في هذا السياق كانت قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٦، والذي أدى إلى فقدان العملة لأكثر من نصف قيمتها في غضون أيام. ورغم أن هذا الإجراء كان ضرورياً من منظور صندوق النقد الدولي للقضاء على السوق الموازية

وتشجيع الصادرات، إلا أنه أطلق العنان لموجة تضخمية عاتية، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية والأساسية والخدمات بشكل جنوني. لم يكن هذا التضخم مجرد رقم في التقارير الاقتصادية، بل كان بمثابة "ضريبة تراجعية" قاسية استنزفت المداخيل الحقيقية للمواطنين، وخاصة أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع غير الرسمي[٢١]. لقد تبخرت القوة الشرائية للجنيه، وأصبح تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية تحدياً يومياً لملايين الأسر.

وقد تزامنت هذه الصدمة التضخمية مع سياسة حكومية متشددة في إعادة هيكلة منظومة الدعم. فبحجة ترشيد الإنفاق وتوجيه الدعم لمستحقيه، قامت الحكومة المصرية برفع الدعم بشكل شبه كامل عن المحروقات، وزيادة أسعار الكهرباء والمياه بشكل متكرر[٢٢]. هذه الإجراءات، وإن ساهمت في خفض عجز الموازنة، إلا أنها فاقمت من الأعباء المعيشية على المواطنين، ليس فقط عبر زيادة فواتيرهم المنزلية، بل أيضاً من خلال تأثيرها غير المباشر على تكاليف النقل وأسعار جميع السلع والخدمات الأخرى[٢٣]. ورغم أن الحكومة حاولت التخفيف من هذه الآثار عبر توسيع برامج الدعم النقدي المشروط مثل "تكافل وكرامة"، إلا أن هذه البرامج لا تغطي سوى جزءاً محدوداً من الفقراء، وتقدم مبالغ زهيدة لا تعوض الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة، وتحول الحق في الدعم من حق شامل إلى منحة تخضع لشروط ومعايير قد لا تكون عادلة دائماً.

أما فيما يتعلق بـ الحق في السكن، فإن السياسات الحكومية تجسد الانفصال التام بين أولويات الدولة واحتياجات غالبية المواطنين. ففي الوقت الذي تعاني فيه مصر من فجوة سكنية هائلة، ومن انتشار واسع للمناطق العشوائية وغير الآمنة التي يقطنها الملايين، ركزت الدولة استثماراتها بشكل شبه كامل على بناء مدن جديدة ومنتجعات فاخرة موجهة للطبقات العليا والاستثمار الأجنبي، وأبرزها مشروع "العاصمة الإدارية الجديدة" الذي تبلغ تكلفته عشرات المليارات من الدولارات[٢٤]. إن هذا النموذج التنموي، القائم على العقارات والبنية التحتية، يهدف إلى خلق "فقاعة عقارية" وتحقيق أرباح سريعة للدولة ولشركات المقاولات الكبرى (بما فيها تلك التابعة للجيش)، ولكنه لا يقدم أي حل حقيقي لأزمة السكن لدى الفقراء والطبقة الوسطى. فالوحدات السكنية في هذه المدن الجديدة تُعرض بأسعار مليونية تفوق بكثير القدرة الشرائية لغالبية المصريين.

وفي المقابل، فإن برامج الإسكان الاجتماعي التي تقدمها الدولة، رغم أهميتها، تظل قاصرة عن تلبية حجم الطلب الهائل. فهذه البرامج تعاني من بيروقراطية معقدة، وقوائم انتظار طويلة، وغالباً ما يتم بناؤها في مناطق صحراوية نائية تفتقر إلى الخدمات وفرص العمل، مما

يجعلها غير جاذبة أو مناسبة للكثيرين. إن سياسة الدولة تجاه السكن لا تنطلق من منظور حقوقي يعتبر المأوى حقاً أساسياً، بل من منظور استثماري يعتبر العقار سلعة ومصدراً للربح[٢٥]. والنتيجة هي مفارقة صارخة: وجود ملايين الوحدات السكنية الفاخرة الشاغرة التي تستخدم للمضاربة، وفي الوقت نفسه وجود ملايين المواطنين الذين يعيشون في مساكن غير لائقة أو يعانون من انعدام الأمن السكني.

ويقدم العراق صورة أكثر مأساوية لانهيار الحق في مستوى معيشي لائق والسكن، وهو انهيار لا يعود إلى سياسات تقشفية منظمة، بل إلى تفكك الدولة وتحولها إلى أداة للنهب والفساد. إن المفارقة الكبرى في العراق هي أنه بلد يتمتع بثروات نفطية هائلة، كان من المفترض أن تضمن لمواطنيه مستوى معيشياً مرتفعاً وخدمات عالية الجودة. فالهدف المعلن للحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ كان دائماً استخدام هذه الثروة لإعادة بناء البلاد وتحسين حياة المواطنين. لكن الواقع يكشف أن هذه الثروة تحولت إلى نقمة، وأن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تؤد إلا إلى تعميق الفقر وتفاقم أزمة السكن[٢٦].

إن المستوى المعيشي للمواطن العراقي أصبح رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية ولآليات توزيع الريع التي تسيطر عليها النخبة السياسية. فغالبية الأسر العراقية تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها، والتي تشكل المصدر الرئيسي للسيولة في الاقتصاد. وعندما ترتفع أسعار النفط، تزداد قدرة الدولة على الإنفاق وتتحسن الأوضاع المعيشية نسبياً. ولكن عندما تنهار الأسعار، تواجه الدولة أزمة مالية حادة، وتتأخر في دفع الرواتب، وتتجمد المشاريع، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي واسع النطاق ينعكس سلباً على حياة الجميع. هذا النموذج الريعي، بالإضافة إلى هشاشته، هو مولّد بنيوي للفساد والتضخم[٢٧].

فالفساد المستشري في عقود الدولة ومشاريعها يعني أن جزءاً كبيراً من عائدات النفط لا يصل أبداً إلى المواطنين في شكل خدمات، بل يذهب إلى جيوب السياسيين والمسؤولين الفاسدين. وفي الوقت نفسه، يؤدي ضخ كميات هائلة من الأموال في اقتصاد غير منتج إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية (خاصة العقارات والخدمات)، وهي ظاهرة تعرف بـ "المرض الهولندي"، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدينار العراقي، حتى في أوقات الوفرة المالية. وقد تفاقم هذا الوضع بعد قرار تخفيض قيمة الدينار في أواخر عام ٢٠٢٠، والذي أدى إلى قفزة هائلة في أسعار المواد الغذائية المستوردة وأضر بشكل مباشر بالفئات الأكثر فقراً[٢٨].

أما أزمة السكن في العراق، فقد وصلت إلى أبعاد كارثية. فبعد عقود من الحروب والحصار والإهمال، يعاني البلد من نقص حاد في الوحدات السكنية يقدر بملايين الوحدات. لقد

دُمر جزء كبير من البنية السكنية خلال الغزو وما تلاه من عنف طائفي وحرب ضد تنظيم "داعش"، ولم تقم الحكومات المتعاقبة بأي جهد جدي لإعادة الإعمار أو بناء مجمعات سكنية جديدة. فالأموال التي رُصدت للإسكان في الموازنات السنوية تم نهبها بشكل شبه كامل عبر مشاريع وهمية أو عقود فاسدة[٢٩]. وفي ظل غياب كامل للدولة في هذا القطاع، لم يجد ملايين المواطنين، وخاصة النازحين والفقراء، بديلاً عن بناء مساكن عشوائية وغير قانونية على أراضٍ تابعة للدولة أو أراضٍ زراعية، وهي الظاهرة المعروفة في العراق بـ "التجاوزات". وقد أدت هذه الظاهرة إلى نمو أحزمة من الفقر حول المدن الكبرى، تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية كالماء الصالح للشرب والصرف الصحي والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية[٣٠].

إن سياسات الدولة تجاه هذه المناطق العشوائية تتسم بالتناقض، فمن ناحية، تقوم بحملات إزالة متقطعة، ومن ناحية أخرى، تغض الطرف عن نموها لأنها تمثل "صمام أمان" اجتماعياً يمنع انفجار الأوضاع، كما أن الأحزاب السياسية تستغل سكان هذه المناطق كخزان انتخابي. وفي الوقت نفسه، ازدهر قطاع العقارات الخاص الموجه للنخبة، حيث تم بناء مجمعات سكنية فاخرة بأسعار خيالية لا يقدر عليها إلا المسؤولون وأبناؤهم ومن أثروا من الفساد[٣١]. لم تفشل هذه السياسات فقط في توفير الحق في السكن، بل خلقت "عزلاً طبقياً" حاداً في المدن العراقية،وكرست واقعاً يعيش فيه المواطن العراقي في حالة من انعدام الأمن السكني، إما كمستأجر تحت رحمة الإيجارات المرتفعة، أو كـ "متجاوز" يعيش تحت التهديد الدائم بالإخلاء.

المبحث الرابع

تقييم أثر السياسات الاقتصادية على الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة

إذا كانت السياسات الاقتصادية الكلية تؤثر على جميع فئات المجتمع، فإن وطأتها لا تتوزع بالتساوي. فهناك فئات اجتماعية محددة، بحكم بنيتها الاقتصادية أو وضعها الاجتماعي أو هويتها، تكون أكثر عرضة للتأثر السلبي بالصدمات الاقتصادية وأقل قدرة على التكيف معها. وتشمل هذه الفئات النساء، والأطفال، والعاملين في القطاع غير الرسمي، وسكان المناطق الريفية والمهمشة. إن التحليل العميق لأثر السياسات الحكومية لا يكتمل دون تقييم خاص لتأثيرها المتفاوت وغير المتناسب على هذه المجموعات "الأكثر ضعفاً وهشاشة". إن إهمال هذا البعد لا يمثل قصوراً تحليلياً فحسب، بل يتجاهل جوهر مبدأ "عدم التمييز" الذي يُعد ركيزة أساسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. يكشف هذا المطلب كيف أن السياسات الاقتصادية المتبعة في مصر والعراق ولبنان لم تفشل فقط في حماية هذه الفئات، بل عملت في الكثير من الأحيان على

مضاعفة أعبائها وتعميق تهميشها، حيث يتقاطع الأثر الاقتصادي السلبي مع هياكل التمييز الاجتماعي القائمة مسبقاً، مما يخلق أزمات مركبة تهدد النسيج الاجتماعي بأكمله.

في مصر، ورغم أن الرواية الرسمية تؤكد دائماً على أن برامج "الحماية الاجتماعية" تهدف إلى حماية الفئات الأكثر ضعفاً من آثار "الإصلاح الاقتصادي"، إلا أن التحليل الواقعي يظهر أن الأثر الصافي لهذه السياسات كان سلبياً بشكل غير متناسب على النساء والأطفال والعاملين في القطاع غير الرسمي. لقد كانت هذه الفئات هي "ممتص الصدمات" الرئيسي لسياسات التقشف التي تم تطبيقها منذ عام ٢٠١٦م[٣٢].

تعتبر النساء، وخاصة ربات الأسر المعيشية والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي، من بين أكبر المتضررين. فعندما أدت صدمة تخفيض قيمة العملة إلى تضخم هائل في أسعار المواد الغذائية، وقع العبء الأكبر لإدارة ميزانيات الأسر المتقلصة على عاتق النساء. لقد أجبرت الكثيرات منهن على تبني "استراتيجيات تكيف سلبية"، مثل تقليل عدد الوجبات، أو تخفيض جودتها، أو الاستدانة لتأمين الاحتياجات الأساسية، وهو ما يؤثر سلباً على صحتهن وصحة أطفالهن. كما أن النساء يشكلن نسبة كبيرة من العاملين في القطاعات الهشة وغير الرسمية (كالبائعات الجائلات، والعاملات في المنازل، والعاملات في الزراعة)، وهي قطاعات لا تتمتع بأي حماية اجتماعية أو قانونية[٣٣].

ومع ارتفاع تكاليف المعيشة، اضطرت الكثير من النساء إلى زيادة ساعات عملهن في ظروف قاسية وغير آمنة للحفاظ على مستوى دخل أسرهن. علاوة على ذلك، فإن سياسات التقشف التي أدت إلى تراجع جودة الخدمات العامة في الصحة والتعليم، قد ألقت بعبء "الرعاية غير مدفوعة الأجر" بشكل أكبر على النساء، اللاتي يصبحن المسؤولات عن رعاية المرضى في المنزل أو متابعة تعليم الأطفال لتعويض النقص في الخدمات المدرسية[٣٤].

أما الأطفال، فهم يدفعون ثمناً باهظاً لهذه السياسات، وإن كان بشكل غير مباشر. فالفقر الذي تفاقم بسبب الأوضاع الاقتصادية ينعكس بشكل مباشر على تغذية الأطفال وصحتهم وفرصهم التعليمية. وتشير تقارير اليونيسف والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن نسب التقزم وسوء التغذية بين الأطفال لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، خاصة في المناطق الريفية بصعيد مصر. كما أن الضغوط الاقتصادية على الأسر تزيد من مخاطر عمالة الأطفال والتسرب من التعليم، حيث يتم إخراج الأطفال من المدارس، وخاصة الفتيات، للمساهمة في دخل الأسرة[٣٥]. الأسرة[٣٥]. إن تدهور التعليم العام، الذي تم تحليله سابقاً، يؤثر بشكل خاص على الأطفال من الأسر الفقيرة الذين لا يمتلكون خيار التعليم الخاص، مما يكرس حلقة الفقر ويقضي على فرصهم

في الحراك الاجتماعي في المستقبل. إن الاستثمار في "رأس المال البشري"، الذي تتحدث عنه الحكومة كهدف استراتيجي، يبدو متناقضاً مع واقع السياسات التي تقوض بشكل مباشر حقوق الجيل الجديد في الحصول على بداية صحية ومتكافئة في الحياة.

يمثل العاملون في القطاع غير الرسمي الفئة الأكثر هشاشة بامتياز. فهذه الفئة، التي تشكل حوالي نصف القوة العاملة، تعيش في حالة من انعدام الأمان الدائم. إنهم يعملون يوماً بيوم، دون عقود، ودون تأمينات، ودون أي حماية قانونية. وعندما تضرب الأزمات الاقتصادية، كما حدث خلال أو موجات التضخم الحادة، فإنهم أول من يفقدون مصادر دخلهم دون أي تعويض أو شبكة أمان. ورغم إطلاق الحكومة لبعض برامج المساعدة الطارئة خلال الجائحة، إلا أنها كانت مؤقتة ومحدودة النطاق، ولم تعالج المشكلة البنيوية المتمثلة في غياب الحماية الاجتماعية[٣٦]. إن سياسات الدولة الاقتصادية، التي فشلت في خلق فرص عمل لائقة في القطاع الرسمي، هي المسؤولة بشكل مباشر عن نمو هذا القطاع الهش، وهي بذلك تساهم في تكريس واقع يعيش فيه ملايين المواطنين خارج أي إطار حماية.

وفي العراق، يتخذ الأثر على الفئات الضعيفة أبعاداً أكثر مأساوية، حيث تتقاطع الآثار المدمرة للاقتصاد الريعي الفاسد مع إرث عقود من الحروب والعنف والنزوح. إن النساء والأطفال والنازحين ليسوا مجرد فئات ضعيفة، بل هم ضحايا مباشرون لانهيار الدولة وفشلها في توفير أبسط مقومات الأمن والحماية.

تعتبر النساء، وخاصة الأرامل اللاتي خلفتهن الحروب المتعاقبة، من بين الفئات الأكثر تضرراً. ففي مجتمع لا تزال فيه الأعراف العشائرية تحد من فرص عمل المرأة، تجد ملايين الأرامل أنفسهن المسؤولات عن إعالة أسرهن دون أي مصدر دخل مستقر أو دعم كافٍ من الدولة. ورغم وجود "شبكة الحماية الاجتماعية" التي تقدم رواتب ضئيلة لهذه الفئة، إلا أنها لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، كما أن الوصول إليها يتطلب إجراءات بيروقراطية معقدة وغالباً ما يخضع للمحسوبية والفساد[٣٧]. وقد أدى هذا الواقع الاقتصادي القاسي إلى انتشار ظواهر مقلقة مثل الزواج المبكر للفتيات كوسيلة لتخفيف العبء الاقتصادي عن الأسرة، وفي الحالات الأكثر تطرفاً، الاستغلال والاتجار بالبشر.

أما الأطفال والشباب، فهم يمثلون "جيلاً ضائعاً" نشأ في ظل العنف والفقر وغياب الفرص. إن انهيار النظام التعليمي، الذي تم تفصيله سابقاً، قد حرم الملايين من الأطفال من حقهم في التعليم، وأدى إلى ارتفاع هائل في معدلات التسرب المدرسي. هؤلاء الأطفال المتسربون يصبحون فريسة سهلة للاستغلال في سوق العمل غير الرسمي، أو الأسوأ من ذلك، يتم تجنيدهم

من قبل الجماعات المسلحة التي توفر لهم "فرصة عمل" وهوية وراتباً لا تستطيع الدولة توفيره[٣٨]. إن السياسات الاقتصادية الفاشلة، التي لم تخلق أي أمل للشباب، تساهم بشكل مباشر في تغذية دورات العنف وعدم الاستقرار التي يعاني منها العراق.

وتُعد فئة النازحين داخلياً، الذين شردتهم الحرب ضد تنظيم "داعش" من مدنهم وقراهم، هي التجسيد الأوضح لمعاناة الفئات الضعيفة. ورغم مرور سنوات على انتهاء العمليات العسكرية الكبرى، لا يزال مئات الآلاف من النازحين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط الخدمات، أو في مساكن عشوائية في ضواحي المدن. هؤلاء النازحون فقدوا كل شيء: منازلهم، أراضيهم، مصادر رزقهم، وأوراقهم الثبوتية. إنهم يواجهون صعوبات هائلة في الاندماج في أسواق العمل في المناطق التي نزحوا إليها، ويعانون من التمييز، ويعتمدون بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية المتقطعة التي تقدمها المنظمات الدولية[٣٩]. لقد فشلت الحكومات المتعاقبة في وضع أي استراتيجية حقيقية لإعادة إعمار المناطق المدمرة وتسهيل العودة الآمنة والكريمة للنازحين. إن السياسات الاقتصادية القائمة على المحاصصة والفساد لا تهتم بتوجيه الموارد إلى هذه الفئات، لأنها لا تمثل "كتلة انتخابية" منظمة ومؤثرة، مما يتركهم في حالة من التهميش والنسيان الدائم.

النتائج:

١.إن السياسات الاقتصادية لم تعد تُتخذ بناءً على اعتبارات مالية فقط، بل أصبحت أداة سياسية رئيسية تستخدمها الحكومات. يتم توظيف هذه السياسات لتحقيق أهداف سياسية مثل كسب التأييد، وتعزيز السلطة، أو فرض أجندات أيديولوجية.

٢.القرارات الاقتصادية للحكومة تؤثر بشكل مباشر على حقوق المواطنين الأساسية. على سبيل المثال، تؤدي سياسات التقشف في الإنفاق العام إلى تقليص الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يؤثر سلبًا على الحقوق في الوصول إلى هذه الخدمات.

٣.يحدد نوع النظام السياسي مدى تأثير السياسات الاقتصادية على حقوق المواطنين. في الأنظمة الديمقراطية، يكون المواطنون أكثر قدرة على الضغط على الحكومة لمنع السياسات الضارة. على النقيض، في الأنظمة السلطوية، يمكن للحكومة أن تتخذ قرارات اقتصادية تضر بالمواطنين دون وجود مساءلة كافية.

٤.توصلت الدراسة إلى أن هناك تآكلاً تدريجيًا في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الأنظمة الحديثة، وذلك بسبب تبني سياسات اقتصادية تعطي الأولوية لليبرالية الاقتصادية والخصخصة على حساب الرفاه الاجتماعي.

٥.لضمان حماية حقوق المواطنين، يجب أن يكون هناك إطار قانوني وتشريعي قوي يحد من

سلطة الحكومة في اتخاذ قرارات اقتصادية قد تنتهك الحقوق الأساسية. هذا يتطلب وجود مؤسسات رقابية مستقلة وقضاء فعال.

الهوامش

[١] عناني، وليد فتحي بكر محمد. (٢٠١٨). سياسات الخصخصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على عمال الصناعة دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج. مجلة كلية الآداب، ٤٩(١)، ٣٨٥-٤٢٠.

[٢] إبراهيم، عاطف أمين محمد. (٢٠٠٧). السياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ص ١٠٦.

[٣] مَنَحَ قرار رئاسي، صدر في عام ١٩٩٧، الجيشَ الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمَرَة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى ٨٧ في المئة من مساحة البلاد.

[٤] صايغ، يزيد. (٢٠٢٠). آثار الاقتصاد العسكري المصري. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegieendowment.org/posts/2020/10/the-implications-of-egypts-military-economy?lang=ar

[٥] سامي، يمنى (٢٠٢٥). «توسع الاقتصاد العسكري في مصر منذ ٢٠١٤: التأثير على ديناميات الاستثمار وحقوق المستثمرين.» رواق عربي، ٣٠ (١): ٦٣-٧٥.

[٦] مركز سينرجيز للدراسات الدولية والاستراتيجية. (٢٠٢١). ما هي أهم جهود الدولة المصرية لدمج القطاع غير الرسمي؟ https://synerjies.com/2021/11/29

[٧] منظمة العمل الدولية، الحاجة إلى نهج شامل لإصلاح نظام التقاعد في العراق بما يتسق مع معايير العمل الدولية: https://www.ilo.org/resource/article/holistic-approach-needed-reforming-iraq%E2%80%99s-pensions-system-line

[٨] مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). التوظيف الحكومي في العراق: حلول سياسية ام اقتصادية؟ https://fcdrs.com/polotics/1868

[٩] منظمة العمل الدولية. (٢٠٢٥). نحو توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين في العراق الاتحادي التركيز على قطاعات الزراعة والبناء والتصنيع: https://www.ilo.org/publications/towards-extending-social-security-among-informal-workers-federal-iraq-focus?utm_source=chatgpt.com

[١٠] مصطفى محمد عبدالله. (٢٠٢١). سوق العمل أهدر جودة التعليم دراسة نقدية لخطاب عدم مواءمة المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل في مصر. مجلة كلية التربية-جامعة الإسكندرية، ٣١(٤)، ٢٧١-٣٢٧.

[١١] الراوي رفاعي طايع، فيصل، صموئيل وهبة جرجس، عماد، الأمير، و بهاء أحمد السيد عبداللطيف. (٢٠٢٥). الأزمات المجتمعية المعاصرة وانعكاسها على الهدر التعليمي بمرحلة التعليم الأساسي في مصر. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج، ٢٩(٢٩)، ٣٧٩-٤٠٨.

[١٢] حجاج، الشيماء حامد. (٢٠٢٢). سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم فى مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(٤)، ٥٣-٧٠.

[١٣] العيسوي، إبراهيم. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ١٢٦.

[١٤] أونس رضا، و صبا رشيد. (٢٠٢٢). النظام القانوني للضمان الصحي في مصر وتأثيره على العراق. مجلة العلوم القانونية، العدد ٣٧، ٤١٧-٤٤٧.

[١٥] سناء عبداللطيف خضير جابر الأسدي. (٢٠٢٤). ظاهرة الاستثمار العلمي والمعرفي وعلاقتها بجودة التعليم العالي في العراق. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٥(١٠)، ٥٤-٨٥.

[١٦] فيصل محمد عليوي التميمي. (٢٠١٥). مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا). لارك، ٧(٢)، ٣٣٠-٣٥٣.

[١٧] خالد عبد الله إبراهيم. (٢٠١٧). واقع الفساد الإداري بالأزمات في العراق الأسباب والمعالجات دراسة حالة في وزارة النفط. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الانسانية، ص ٤٦.

[١٨] غصون تلفان مدلول. (٢٠٢٢). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين العمل الإداري: دراسة استطلاعية على القطاع الصحي العام في العراق. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٣(٢)، ٦٥١-٦٦٥.

[١٩] عقيل نذير طراد، محمود اسماعيل محمد. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لظاهرة الفساد الاداري والمالي في بعض المؤسسات الصحية لمحافظة القادسية: ١٤(عدد خاص). ١-١٤.

[٢٠] متولي، أمنية فايز محمد، زيتون، نهي محمود أشرف محمد، و أمين، نهلة فتحي محمد. (٢٠٢٤). فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في إطار الشفافية المالية. مجلة البحوث التجارية، ٤٦(٣)، ٨٦٨-٩٢٧.

[٢١] البربري، هند مرسي محمد علي. (٢٠٢١). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٠(العدد (٩) يناير ٢٠٢١)، ١-٣٧.

[٢٢] حجاج، الشيماء حامد. (٢٠٢٢). سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم فى مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(٤)، ٥٣-٧٠.

[٢٣] زعزوع، زينب عباس. (٢٠٢٠). دور الطاقة المتجددة فى تحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التى تواجهها (دراسة ميدانيه بالتطبيق على وزارتي الكهرباء والبترول فى مصر ٢٠٣٠). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢١(١)، ١٥٥-١٩٦.

[٢٤] فوزى، رانيا فايز، عبد العال، فريد أحمد. (٢٠٢٥). تقييم آليات معالجة مشكلة العشوائيات في محافظة القاهرة" بالتطبيق علي مثلث ماسبيرو. رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي. ص ٦٣.

[٢٥] عبد الله الزغبي، عفت. (٢٠٢٢). متطلبات الاستدامة للإسكان الاجتماعي في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر المنتفعين: دراسة ميدانية للإسكان الاجتماعي بدهشور. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(١)، ١٨١-٢٠٥.

[٢٦] قاسم، صفاقس. (٢٠٢٥). التحضر السريع واثره في أزمة السكن في العراق. حوليات أداب عين شمس، ٥٣(٣)، ١٣٩-١٦٣.

[٢٧] السرحان، إلهام. (٢٠٢٥). دور المشروعات الاستثمارية السكنية في التخفيف من حدة ازمة السكن في العراق. مجلة درلسات التنمية الاقتصادية، ٨(١)، ٤٠-٥٨.

[٢٨] آية احمد حسين، محمد عبد صالح حسن/المشرف. (٢٠٢٣). ازمة السكن والمشاريع السكنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢١(٧٩)، ٣١٧-٣٢٨.

[٢٩] المصدر نفسه.

[٣٠] شروق نعيم جاسم، و انتظار جاسم جبر. (٢٠١٨). الإسكان الحضري في العراق بين سياسات التمويل وغياب الاستراتيجيات، مجلة الأستاذ، ٢(٢٢٧).

[٣١] المصدر نفسه.

[٣٢] العيسوي، إبراهيم، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. ص ١٩٨.

[٣٣] العيسوي، إبراهيم، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. ص ٢١٢.

[٣٤] المصدر نفسه. ص ٢١٣.

[٣٥] مصطفى غلوش، طارق، تحسين عبد السميع، عبد السميع، و شفيع ابراهيم محمد المغير. (٢٠٢٢). نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٦(٢)، ١٥١-٢٠٠.

[٣٦] مصطفى غلوش وآخرون، نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. ١٥١-٢٠٠.

[٣٧] هناء عبد الغفار حمود، و رسول حسن علي. (٢٠١٩). أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢(١٢٠)، ٣٩٩-٤٢٢.

[٣٨] هناء عبد الغفار حمود، و رسول حسن علي. أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧. ص ٣٩٩-٤٢٢.

[٣٩] سعاد إبراهيم، عامر هاشم. (٢٠٢٤). الظروف المعيشية للنازحين في العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي. مجلة دراسات دولية، (٩٩).

المراجع

١.إبراهيم، عاطف أمين محمد. (٢٠٠٧). السياسات التخصيصية وآثارها على عمال الصناعة في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية على بعض عمال الصناعة في إقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع

٢.أونس رضا، و صبا رشيد. (٢٠٢٢). النظام القانوني للضمان الصحي في مصر وتأثيره على العراق. مجلة العلوم القانونية، العدد ٣٧، ٤١٧-٤٤٧.

٣.آية احمد حسين، محمد عبد صالح حسن/المشرف. (٢٠٢٣). ازمة السكن والمشاريع السكنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢١(٧٩)، ٣١٧-٣٢٨.

٤.البربري، هند مرسي محمد علي. (٢٠٢١). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى

مصر. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٠(العدد (٩) يناير ٢٠٢١)،
٥.حجاج، الشيماء حامد. (٢٠٢٢). سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم فى مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(٤)، ٥٣-٧٠.
٦.حجاج، الشيماء حامد. (٢٠٢٢). سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم فى مصر. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(٤)، ٥٣-٧٠.
٧.خالد عبد الله إبراهيم. (٢٠١٧). واقع الفساد الإداري بالأزمات في العراق الأسباب والمعالجات دراسة حالة في وزارة النفط. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الانسانية، ص ٤٦.
٨.الراوي رفاعي طايع، فيصل، صموئيل وهبة جرجس، عماد، الأمير، و بهاء أحمد السيد عبداللطيف. (٢٠٢٥). الأزمات المجتمعية المعاصرة وانعكاسها على الهدر التعليمي بمرحلة التعليم الأساسي في مصر. مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج، ٢٩(٢٩)
٩.زعزوع، زينب عباس. (٢٠٢٠). دور الطاقة المتجددة فى تحقيق التنمية المستدامة والمعوقات التى تواجهها (دراسة ميدانيه بالتطبيق على وزارتي الكهرباء والبترول فى مصر ٢٠٣٠). مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢١(١)، ١٥٥-١٩٦.
١٠.سامي، يمنى (٢٠٢٥). «توسع الاقتصاد العسكري في مصر منذ ٢٠١٤: التأثير على ديناميات الاستثمار وحقوق المستثمرين.» رواق عربي، ٣٠ (١)
١١.السرحان، إلهام. (٢٠٢٥). دور المشروعات الاستثمارية السكنية في التخفيف من حدة ازمة السكن في العراق. مجلة درلسات التنمية الاقتصادية، ٨(١)، ٤٠-٥٨.
١٢.سعاد إبراهيم، عامر هاشم. (٢٠٢٤). الظروف المعيشية للنازحين في العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي. مجلة دراسات دولية، (٩٩).
١٣.سناء عبداللطيف خضير جابر الأسدي. (٢٠٢٤). ظاهرة الاستثمار العلمي والمعرفي وعلاقتها بجودة التعليم العالي في العراق. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٥(١٠)، ٥٤-٨٥.
١٤.شروق نعيم جاسم، و انتظار جاسم جبر. (٢٠١٨). الإسكان الحضري في العراق بين سياسات التمويل وغياب الاستراتيجيات، مجلة الأستاذ، 227)2).
١٥.صايغ، يزيد. (٢٠٢٠). آثار الاقتصاد العسكري المصري. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegieendowment.org/posts/2020/10/the-implications-of-egypts-military-economy?lang=ar
١٦.عبد الله الزغبي، عفت. (٢٠٢٢). متطلبات الاستدامة للإسكان الاجتماعي في جمهورية مصر العربية من وجهة نظر المنتفعين: دراسة ميدانية للإسكان الاجتماعي بدهشور. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٣(١)، ١٨١-٢٠٥.
١٧.عقيل نذير طراد، محمود اسماعيل محمد. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لظاهرة الفساد الاداري والمالي في بعض المؤسسات الصحية لمحافظة القادسية: ١٤(عدد خاص). ١-١٤.
١٨.عناني، وليد فتحي بكر محمد. (٢٠١٨). سياسات الخصخصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية

على عمال الصناعة دراسة حالة لمصنع الغزل والنسيج بمحافظة سوهاج. مجلة كلية الآداب، ٤٩(١)، ٣٨٥-٤٢٠.

١٩.العيسوي، إبراهيم. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ١٢٦.

٢٠.غصون تلفان مدلول. (٢٠٢٢). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين العمل الإداري: دراسة استطلاعية على القطاع الصحي العام في العراق. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٣(٢)، ٦٥١-٦٦٥.

٢١.فوزى، رانيا فايز، عبد العال، فريد أحمد. (٢٠٢٥). تقييم آليات معالجة مشكلة العشوائيات في محافظة القاهرة" بالتطبيق علي مثلث ماسبيرو. رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي.

٢٢.فيصل محمد عليوي التميمي. (٢٠١٥). مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق انموذجا). لارك، ٧(٢)، ٣٣٠-٣٥٣.

٢٣.قاسم، صفاقس. (٢٠٢٥). التحضر السريع واثره في أزمة السكن في العراق. حوليات أداب عين شمس، ٥٣(٣)، ١٣٩-١٦٣.

٢٤.متولي، أمنية فايز محمد، زيتون، نهي محمود أشرف محمد، و أمين، نهلة فتحي محمد. (٢٠٢٤). فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي في إطار الشفافية المالية. مجلة البحوث التجارية، ٤٦(٣)، ٨٦٨-٩٢٧.

٢٥.مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). التوظيف الحكومي في العراق: حلول سياسية ام اقتصادية؟ https://fcdrs.com/polotics/1868

٢٦.مركز سينرجيز للدراسات الدولية والاستراتيجية. (٢٠٢١). ما هي أهم جهود الدولة المصرية لدمج القطاع غير الرسمي؟ https://synerjies.com/2021/11/29

٢٧.مصطفى غلوش وآخرون، نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. ١٥١-٢٠٠.

٢٨.مصطفى غلوش، طارق، تحسين عبد السميع، عبد السميع، و شفيع ابراهيم محمد المغير. (٢٠٢٢). نحو سياسة اقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية، ٤٦(٢)، ١٥١-٢٠٠.

٢٩.مصطفى محمد عبدالله. (٢٠٢١). سوق العمل أهدر جودة التعليم دراسة نقدية لخطاب عدم مواءمة المخرجات التعليمية لاحتياجات سوق العمل في مصر. مجلة كلية التربية-جامعة الإسكندرية، ٣١(٤)، ٢٧١-٣٢٧.

٣٠.مَنَحَ قرار رئاسي، صدر في عام ١٩٩٧، الجيشَ الحق في إدارة جميع الأراضي غير الزراعية وغير المستثمَرَة، والتي تشير التقديرات إلى أنها تصل إلى ٨٧ في المئة من مساحة البلاد.

٣١.منظمة العمل الدولية. (٢٠٢٥). نحو توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال غير المنظمين في العراق الاتحادي التركيز على قطاعات الزراعة والبناء والتصنيع: https://www.ilo.org/publications/towards-extending-social-security-among-informal-workers-federal-iraq-focus?utm_source=chatgpt.com

٣٢.منظمة العمل الدولية، الحاجة إلى نهج شامل لإصلاح نظام التقاعد في العراق بما يتسق مع معايير العمل الدولية: https://www.ilo.org/resource/article/holistic-approach-needed-reforming-iraq%E2%80%99s-pensions-system-line

٣٣.هناء عبد الغفار حمود، و رسول حسن علي. (٢٠١٩). أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٢(١٢٠)، ٣٩٩-٤٢٢.

٣٤.هناء عبد الغفار حمود، و رسول حسن علي. أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧.

References

1.Ibrahim, Atef Amin Mohamed. (2007). Privatization Policies and Their Impact on Industrial Workers in Egyptian Society: A Sociological Study of Some Industrial Workers in the Greater Cairo Region, PhD Dissertation, Ain Shams University, Faculty of Arts, Department of Sociology.

2.Awans Reda and Saba Rashid. (2022). The Legal System of Health Insurance in Egypt and Its Impact on Iraq. Journal of Legal Sciences, Issue 37, pp. 417-447.

3.Aya Ahmed Hussein and Mohamed Abdel Saleh Hassan (Supervisor). (2023). The Housing Crisis and Housing Projects in Iraq After 2003. Iraqi Journal of Economic Sciences, 21(79), pp. 317-328.

4.Al-Barbari, Hind Morsi Mohamed Ali. (2021). Exchange Rate Liberalization Policies and Their Impact on Poverty and Income Distribution in Egypt. Journal of Politics and Economics, 10 (Issue 9, January 2021.(

5.Hajjaj, Shaimaa Hamed. (2022). Fiscal austerity policies and their impact on inflation rates in Egypt. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 23(4), 53-70.

6.Hajjaj, Shaimaa Hamed. (2022). Fiscal austerity policies and their impact on inflation rates in Egypt. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 23(4), 53-70.

7.Khaled Abdullah Ibrahim. (2017). The reality of administrative corruption during crises in Iraq: causes and solutions. A case study in the Ministry of Oil. Journal of the University Researcher for Humanities, p. 46.

8.Al-Rawi Rifai Tayeh, Faisal, Samuel Wahba Girgis, Emad Al-Amir, and Bahaa Ahmed El-Sayed Abdel-Latif. (2025). Contemporary societal crises and their impact on educational waste in basic education in Egypt. Journal of Young Researchers in Educational Sciences, Faculty of Education, Sohag University, 29(29.(

9.Zaazou, Zeinab Abbas. (2020). The Role of Renewable Energy in Achieving Sustainable Development and the Obstacles it Faces (A Field Study Applied to the

Ministries of Electricity and Petroleum in Egypt 2030). Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 21(1), 155-196.

10.Sami, Yumna (2025). "The Expansion of the Military Economy in Egypt Since 2014: Impact on Investment Dynamics and Investors' Rights." Rawak Arabi, 30(1.(

11.Al-Sarhan, Ilham (2025). The Role of Residential Investment Projects in Alleviating the Housing Crisis in Iraq. Journal of Economic Development Studies, 8(1), 40-58.

12.Suad Ibrahim, Amer Hashem (2024). Living Conditions of Displaced Persons in Iraq After the Defeat of the ISIS Terrorist Organization. International Studies Journal, (99.(

13.Sanaa Abdul Latif Khudair Jaber Al-Asadi (2024). The Phenomenon of Scientific and Knowledge Investment and its Relationship to the Quality of Higher Education in Iraq. Journal of Humanities and Natural Sciences, 5(10), 54-85.

14.Shrouq Naeem Jassim and Intizar Jassim Jabr. (2018). Urban Housing in Iraq: Between Financing Policies and the Absence of Strategies. Al-Ustad Journal, 2(227.(

15.Sayigh, Yazid. (2020). The Implications of the Egyptian Military Economy. Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center: https://carnegieendowment.org/posts/2020/10/the-implications-of-egypts-military-economy?lang=ar

16.Abdullah Al-Zoghbi, Effat. (2022). Sustainability Requirements for Social Housing in the Arab Republic of Egypt from the Beneficiaries' Perspective: A Field Study of Social Housing in Dahshur. Journal of the Faculty of Economics and Political Science, 23(1), 181-205.

17.Aqeel Nadhir Tarad, Mahmoud Ismail Muhammad. (2019). An Analytical Study of the Phenomenon of Administrative and Financial Corruption in Some Health Institutions in Al-Qadisiyah Governorate: 14 (Special Issue). 1-14.

18.Anani, Walid Fathi Bakr Muhammad. (2018). Privatization Policies and Their Social, Economic, and Psychological Effects on Industrial Workers: A Case Study of the Spinning and Weaving Factory in Sohag Governorate. Journal of the Faculty of Arts, 49(1), 385-420.

19.Al-Issawi, Ibrahim. (2014). Social Justice and Development Models, with Special Attention to the Case of Egypt and its Revolution. Arab Center for Research and Policy Studies, p. 126.

20.Ghosoun Talfan Madloul. (2022). The Role of E-Government in Improving Administrative Work: An Exploratory Study of the Public Health Sector in Iraq. Journal of Human and Natural Sciences, 3(2), 651-665.

21.Fawzi, Rania Fayez, and Abdel-Aal, Farid Ahmed. (2025). Evaluating the mechanisms for addressing the problem of informal settlements in Cairo Governorate: A case study of the Maspero Triangle. Master's thesis, National Planning Institute.

22.Faisal Mohammed Aliwi Al-Tamimi. (2015). The Problem of Education in the Arab World (Iraq as a Model). Lark, 7(2), 330-353.

23.Qasim, Safaqs. (2025). Rapid Urbanization and its Impact on the Housing Crisis in Iraq. Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University, 53(3), 139-163.

24.Mutawalli, Omnia Fayez Mohammed, Zaitoun, Noha Mahmoud Ashraf Mohammed, and Amin, Nahla Fathi Mohammed. (2024). The Effectiveness of Fiscal Policy in Achieving Economic Stability within the Framework of Financial Transparency. Journal of Commercial Research, 46(3), 868-927.

25.Al-Furat Center for Development and Strategic Studies. (2023). Government Employment in Iraq: Political or Economic Solutions? https://fcdrs.com/polotics/1868

26. Synergy Center for International and Strategic Studies. (2021). What are the most important efforts of the Egyptian state to integrate the informal sector? https://synerjies.com/2021/11/29

26.Mustafa Ghaloush et al., Towards an Economic Policy to Promote Inclusive Economic Growth in Egypt. 151-200.

27.Mustafa Ghaloush, Tariq, Tahseen Abdel-Samie, Abdel-Samie, and Shafie Ibrahim Mohamed El-Mogheir. (2022). Towards an Economic Policy to Promote Inclusive Economic Growth in Egypt. Egyptian Journal of Business Studies, 46(2), 151-200.

28.Mustafa Mohamed Abdullah. (2021). The Labor Market Has Wasted the Quality of Education: A Critical Study of the Discourse on the Mismatch Between Educational Outputs and the Needs of the Labor Market in Egypt. Journal of the Faculty of Education - Alexandria University, 31(4), 271-327.

29.A presidential decree issued in 1997 granted the army the right In managing all non-agricultural and uncultivated land, which is estimated to comprise 87 percent of the country's area.

30.International Labour Organization (ILO). (2025). Towards extending social security coverage to informal workers in federal Iraq: Focus on the agriculture, construction, and manufacturing sectors: https://www.ilo.org/publications/towards-extending-social-security-among-informal-workers-federal-iraq-focus?utm_source=chatgpt.com

31.International Labour Organization (ILO), The need for a holistic approach to reforming Iraq's pension system in line with international labour standards: https://www.ilo.org/resource/article/holistic-approach-needed-reforming-

iraq%E2%80%99s-pensions-system-line

32.Hanaa Abdul Ghaffar Hamoud and Rasoul Hassan Ali. (2019). The impact of financing social protection programs on poverty and unemployment rates in Iraq for the period 2004–2017. Journal of Management Al-Iqtisad, 2(120), 399-422.

35.Hanaa Abdul Ghaffar Hamoud and Rasoul Hassan Ali. The impact of financing social protection programs on poverty and unemployment rates in Iraq for the period 2004-2017.